توصيات الجمعية العامة بشأن الموضوعات الفنية التي تمت مناقشتها:

الموضوع الثاني: دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطبيق التعاملات الالكترونية

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الثانية المنعقدة في مدينة الكويت بدولة الكويت يوم الأربعاء الموافق 2013/6/26، حيث قدمت (سبع) ورقات قطرية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية:

1 – ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

2 – ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية.

3 – الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

4 – ديوان المحاسبة بدولة قطر.

5 – ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

6 – مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

7 – ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.

وتمت كتابة البحث الشامل والتفصيلي من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت مقرر الموضوع، وترأس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية جلسة النقاش، وشارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت كمنسق للموضوع.

وقد تناولت الأوراق القطرية المقدمة نبذة عن جاهزية الدولة في مجال التعاملات الإلكترونية ومستوى التحول الإلكتروني فيها، حيث استندت في عرض ذلك على ما تم إنجازه من خدمات وتعاملات إلكترونية منجزة ضمن القطاع الحكومي، كذلك استعرضت كل الأوراق هيكلية الحكومة الإلكترونية دور جهاز الرقابة الأعلى في هذا المجال . وفيما يلي ملخص وعرض للعناصر الرئيسية التي تضمنها البحث الرئيسي والأوراق القطرية:

- ✓ الفصل الأول: مفهوم التعاملات الإلكترونية
- ✓ الفصل الثاني: تحليل الأوراق القطرية

  جاهزية الدولة للتحول للتعاملات الإلكترونية

  التشريعات الوطنية للحكومة الإلكترونية

  الجهات الرئيسية المسئولة عن برامج الحكومة الإلكترونية

  دور الجهاز الرقابي في التعاملات الإلكترونية في الدولة

  نظرة عامة حول البنية التحتية التقنية لخدمات الحكومة الإلكترونية

  الخدمات الإلكترونية المتاحة للجمهور

  الخدمات الإلكترونية لتحسين خدمات قطاع الأعمال في الدولة

  بيانات إحصائية عامة

  مؤشرات مجتمع المعلومات
- ✓ الفصل الثالث: المعوقات والصعوبات تجاه إعداد بحث دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- ✓ الفصل الرابع: معوقات قيام حكومة إلكترونية متميزة.
- ✓ الفصل الخامس: الخلاصة.

التوصيات:

أولاً: تعزيز دور الأجهزة الرقابية من خلال وضع تشريعات وإجراءات مناسبة تتعلق بالتدقيق في التعاملات الالكترونية.

ثانياً: حث الأجهزة ع لى وضع خطط استراتيجية تتمشى مع الخطط الاستراتيجية للدولة، ووضع الخطط التشغيلية الداعمة لها.

ثالثاً: وضع الآليات الكفيلة بتطوير أساليب التدقيق وتطوير إجراءات العمل للتوافق مع التقدم الحاصل في الأجهزة الخاضعة للرقابة وتحقيق طموحات الدولة وتأهيل الكوادر العا ملة في الأجهزة الرقابية لمحاكاة هذا التطور وتزويدهم بالأدوات المعينة في ذلك.

رابعاً: تخصيص الموازنات المالية لتغطية النفقات المتعلقة بالتدريب والتأهيل في مجال التدقيق بتقنية المعلومات ورفع المستوى المهني والفني.

خامساً: الاهتمام بالمعايير الدولية والممارسات المثلى وتطبيقها في مجال عمل الأجهزة الرقابية، وضرورة متابعة الأجهزة الرقابية للإصدارات المهنية الدولية المتعلقة بالرقابة في ظل بيئة تقنية المعلومات.

سادساً: العمل على توثيق كافة الإجراءات والعمليات التي يتم تنفيذها في الأجهزة الرقابية ودراستها وتقييمها، ومن ثم إعادة تصميمها للتوافق مع معايير العمل الرقابي الدولية وتحقيق التكامل مع الأجهزة الحكومية الخاضعة للرقابة.

سابعاً: تحديد العمليات والإجراءات التي من الممكن أداءها باستخدام تقنيات المعلومات بهدف زيادة كفاءتها وفاعليتها وتقديم أفضل الخدمات للجهات الخاضعة للرقابة وتحقيق أفضل عائد منها . وبحث فرص التعاون مع المؤسسات الأخرى والتي تشترك مع الأجهزة الرقابية في بعض العمليات وذلك للاستفادة منها ومنع أي تكرار.

ثامناً: تخصيص إدارة مستقلة تتعلق بالتدقيق والرقابة على تقنية المعلومات.

تاسعاً: تعزيز الكوادر الفنية المتخصصة والكفاءات للعمل في الأجهزة الرقابية.

عاشـــراً: على الأجهزة الرقابية العليا أن تقوم بتأهيل جميع مدققيها للتوافق على الأقل مع متطلبات المستوى الأول من متطلبات ومستويات المعرفة بجوانب تقنية المعلومات المطلوب توافرها في المدقق بشكل عام والتي حددتها مجموعة عمل تدقيق نظم المعلومات التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI).

حادي عشر: حث المدققين للحصول على الشهادات المهنية المتصلة بمجالات تقنية المعلومات ووضع المحفزات والمزايا المالية للحصول عليها.

ثاني عشر: تعزيز دور مراكز تقنية المعلومات في الأجهزة الرقابية لتمكين الأجهزة الرقابية من الاستفادة من تقنية المعلومات في تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للأجهزة الرقابية، من خلال توفير البنية التحتية التقنية، وتحقيق التوافق مع مفهوم حوكمة تكنولوجيا الم علومات ووضع وتطبيق السياسات الأمنية، وتوفير المعايير الأمنية للحفاظ على سرية المعلومات. وتوفير الدعم الفني المطلوب للمدقق . بالإضافة إلى تفعيل الربط الإلكتروني مع الأجهزة الحكومية الخاضعة للرقابة وتوفير البنية التحتية التقنية الداعمة لذلك.

ثالث عشر: توفير التقنيات المناسبة لمساعدة المدققين على أداء عملهم بالصورة المطلوبة، وتبني استخدام أنظمة آلية لإدارة العمليات الرقابية والتي تمكن الأجهزة الرقابية في تنظيم عملها وزيادة الكفاءة والفاعلية في أعمالها.

رابع عشر: تعاون الاجهزة الرقابية في مجال التدقيق على تقنية المعلومات لتبادل الخبرات والمعرفة الفنية.

خامس عشر: زيادة التواصل بين الأجهزة وذلك بالتنسيق لعمل زيارات دورية بين الأجهزة العليا للرقابة ولذلك لتبادل الخبرات بشأن حل المشكلات التي تواجه الأعضاء في مجال تدقيق تقنية المعلومات وتشكيل فرق وورش عمل لوضع المنهجيات المناسبة لأداء الاعمال الرقابية . أهمية الاطلاع على تجارب الدول الأخرى التي تسير قدما في مجال الرقابة على التعاملات الالكترونية والاستفادة من تجارب هذه الأجهزة.

سادس عشر: الترويج لأهمية الدور الرقابي للأجهزة الرقابية من أجل التغلب على ا لصورة النمطية للرقابة والتدقيق الموجودة لدى بعض الجهات الحكومية من خلال وضع التشريعات والقوانين لتمكين الجهاز من اداء العمل المطلوب منه.